فهرست

الموضوع ..... الصفحة

مقدمة .....

1 ـ تطور وتكامل النصوص الجزائية. 2 ـ مضمون وأهداف قانون أصول المحاكمات الجزائية. 3 ـ الارتباط بين قانون العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية. 4 ـ العلاقة بين قانوني أصول المحاكمات المدنية والجزائية. 5 ـ سريان قانون أصول المحاكمات الجزائية من حيث المكان. 6 ـ سريان القانون من حيث الزمان. 7 ـ تفسير قوانين أصول المحاكمات الجزائية. 8 ـ تطور أنظمة أصول المحاكمات الجزائية. 9 ـ قوانين الأصول الجزائية في لبنان. 10 ـ تقسيم .....

القسم الأول

الدعاوى الناشئة عن الجريمة

11 ـ الدعاوى الناشئة عن الجريمة. 12 ـ الدعوى العامة والدعوى المدنية. 13 ـ العلاقة بين الدعوى العامة والدعوى المدنية. 14 ـ تقسيم 21

الباب الأول: الدعوى العامة

15 ـ خصائص الدعوى العامة. 16 ـ طرق الاتهام وأهدافه. 17 ـ تقسيم 25

الفصل الأول: أطراف الدعوى العامة 27

18 ـ تمهيد وتقسيم

المبحث الأول: النيابة العامة 27

19 ـ تقسيم

Scanned by CamScanner

20 ـ الصفة القضائية للنيابة العامة. 21 ـ تنظيم النيابة العامة. 22 ـ قانون 10 أيار 1950. 23 ـ قانون ت ¹ 1961. 27
ب ـ اختصاصات النيابة العامة
24 ـ تحريك الدعوى العامة. 25 ـ علم النيابة العامة بالجريمة. 26 ـ اختصاصات المدعي العام التمييزي. 27 ـ اختصاصات المدعي العام الاستئنافي. 32
جـ ـ خصائص النيابة العامة
28 ـ خضوع أعضاء النيابة العامة لمبدأ التبعية التدريجية. 29 ـ عدم تجزئة النيابة العامة. 30 ـ استقلال النيابة العامة. 31 ـ إستقلال النيابة العامة إزاء الافراد والمتضررين من الجريمة. 32 ـ عدم خضوع أعضاء النيابة العامة لاحكام الرد. 33 ـ عدم مسؤولية أعضاء النيابة العامة. 36
المبحث الثاني: المدّعى عليه في الدعوى العامة
34 ـ حقوق المدّعى عليه. 35 ـ شروط تتعلق بالمدعى عليه. 36 ـ المدافع عن المدعى عليه. 40
الفصل الثاني: تحريك الدعوى العامة واستعمالها
37 ـ تمهيد 44
المبحث الأول: تحريك الدعوى العامة عن غير طريق النيابة العامة
38 ـ تقسيم 44
أ ـ الادعاء المباشر
39 ـ صاحب الحق في الادعاء المدني. 40 ـ المركز القانوني للمدعي بالحق الشخصي. 41 ـ شروط الادعاء المباشر. 42 ـ إجراءاته. 43 ـ إتخاذ صفة الادعاء الشخصي. 44 ـ آثار الادعاء المباشر. 45 ـ الرجوع عن الادعاء المباشر. 46 ـ المسؤولية المدنية للمدعي بالحق الشخصي. 45
ب ـ حق الهيئات القضائية ـ ومجلس النواب والادارات العامة في تحريك الدعوى العامة
47 ـ حق المحاكم. 48 ـ حق القضائي المنفرد. 49 ـ حق الهيئة الاتهامية. 50 ـ محكمة الجنايات وتحريك الدعوى العامة. 51 ـ سلطة 51

Scanned by CamScanner

مجلس النواب في تحريك الدعوى العامة. 52 ـ تحريك الدعوى العامة من قبل بعض الادارات العامة.
المبحث الثاني: القيود على سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى العامة. . . 57
53 ـ تقسيم 57
أ ـ تحريك الدعوى العامة بناء على شكوى 57
54 ـ الجرائم التي تستوجب تقديم الشكوى. 55 ـ صاحب الحق في تقديم الشكوى. 56 ـ أهلية تقديم الشكوى. 57 ـ إجراءات تقديم الشكوى. 58 ـ الآثار المترتبة على تقديم الشكوى. 59 ـ حالات زوال أثر قيد الشكوى. 60 ـ إنقضاء الحق في الشكوى.
ب ـ الجرائم التي تستوجب الادعاء الشخصي للملاحقة 63
61 ـ التمييز بين الشكوى والادعاء الشخصي. 62 ـ الادعاء الشخصي في جريمة الزنا. 63 ـ جرائم الذم والقدح.
ج ـ الجرائم التي تتوقف فيها الملاحقة على طلب 66
64 ـ الطلب والشكوى. 65 ـ الحالات التي تستوجب الطلب
د ـ تحريك الدعوى بناء على إذن 67
66 ـ تمهيد. 67 ـ الحصانة الشاملة. 68 ـ الحصانة المؤقتة. 69 ـ الحصانة القضائية. 70 ـ أصول ملاحقة ومحاكمة القضاة. 71 ـ مخالفة الحصانة القضائية. 72 ـ الحصانة الادارية. 73 ـ نطاق الحصانة الادارية. 74 ـ الجرائم الناشئة عن الوظيفة
الفصل الثالث: إنقضاء الدعوى العامة 77
75 ـ تمهيد
المبحث الأول: وفاة المدعى عليه 78
76 ـ علة إنقضاء الدعوى العامة في هذه الحالة. 77 ـ إنقضاء الدعوى العامة بوفاة المدّعى عليه. 78 ـ تأثير الوفاة على التدابير الاحترازية العينية. 79 ـ تأثير الوفاة على الدعوى المدنية. 80 ـ على المساهمين في الجريمة. 81 ـ جهل المحكمة بحالة الوفاة.
المبحث الثاني: العفو العام 80
82 ـ الطابع الموضوعي للعفو العام. 83 ـ العفو العام يسقط

Scanned by CamScanner

المبحث الثالث: مرور الزمن 82
85 ـ الاساس الذي يقوم عليه مرور الزمن. 86 ـ النصوص التشريعية. 87 ـ تحديد مرور الزمن. 88 ـ بدء سريان مرور الزمن. 89 ـ الاجراءات المؤدية إلى إنقطاع مرور الزمن. 90 ـ إنقطاع مرور الزمن في الجنايات والجنح. 91 ـ إنقطاع مرور الزمن في المخالفات. 92 ـ آثار انقطاع مرور الزمن. 93 ـ إيقاف مرور الزمن. 94 ـ الموانع القانونية والمادية. 95 ـ آثار مرور الزمن ـ سقوط الدعوى الجزائية. 96 ـ بيان حكم الإدانة بتاريخ وقوع الجريمة. 97 ـ آثار مرور الزمن على الدعوى المدنية.
المبحث الرابع: الحكم المبرم 95
98 ـ المدلول القانوني للحكم المبرم. 99 ـ منطوق الحكم وتعلقه بالنظام العام. 100 ـ منهج الدراسة. 101 ـ صدور حكم جزائي مبرم. 102 ـ الحكم الفاصل في موضوع الدعوى. 103 ـ شروط الدفع بقوة الحكم المبرم. 104 ـ وحدة الخصومة. 105 ـ وحدة الموضوع. 106 ـ وحدة السبب.

الباب الثاني: الدعوى المدنية

107 ـ تمهيد 105
الفصل الأول: عناصر الدعوى المدنية 106
108 ـ تمهيد 106
المبحث الأول: أطراف الدعوى المدنية 106
109 ـ أطراف الدعوى المدنية. 110 ـ المدّعي في الدعوى المدنية. 111 ـ إنتقال حق الادعاء الشخصي. 112 ـ الوارث. 113 ـ الدائن. 114 ـ المحول اليه الحق. 115 ـ المدعى عليه في الدعوى المدنية ـ الملتزمون بالتعويض عن الضرر. 116 ـ أهلية المدعى عليه.
المبحث الثاني: موضوع الدعوى المدنية 111
117 ـ الالزامات المدنية. 118 ـ الرّد. 119 ـ العطل والضرر. 120 ـ المصادرة. 121 ـ نشر الحكم. 122 ـ النفقات.
المبحث الثالث: سبب الدعوى المدنية 117
123 ـ الضرر سبب للدعوة المدنية. 124 ـ شروط الضرر كسبب

Scanned by CamScanner

للدعوى المدنية. 125 ـ الضرر الشخصي. 126 ـ الضرر المحقّق.
للدعوى المباشر.
127 ـ الضرر المباشر.
الفصل الثاني: مباشرة الدعوى المدنية 122
122 .....
128 ـ تمهيد
المبحث الأول: خيار المدعي المدني بين المحاكم المدنية والمحاكم
الجزائية 122
129 ـ علّة الخيار. 130 ـ نطاق الخيار.
المبحث الثاني: مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي 124
131 ـ وجود دعوى جزائية أمام القضاء الجزائي. 132 ـ تحريك
الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي. 133 ـ الآثار المترتبة على
ذلك. 134 ـ تقيد المحكمة الجزائية بحدود الدعوى المدنية. 135 ـ
الفصل في الدعويين.
المبحث الثالث: مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء المدني 126
136 ـ الصلة بين الدعوى الجزائية والدعوى المدنية. 137 ـ إيقاف
الفصل في الدعوى المدنية. 138 ـ شروط تطبيق المبدأ. 139 ـ حجية
الحكم الجزائي على الدعوى المدنية. 140 ـ نطاق الأخذ بهذا
المبدأ. 141 ـ تأثير الدعوى المدنية على سير الدعوى الجزائية.
الفصل الثالث: إنقضاء الدعوى المدنية 134
134 .....
142 ـ تمهيد
143 ـ وفاة المدعى عليه. 144 ـ العفو العام. 145 ـ الحكم
المبرم. 146 ـ السقوط بمرور الزمن. 147 ـ إنقطاع وإيقاف مرور
الزمن. 148 ـ الرجوع عن الدعوى المدنية.

القسم الثاني

النظريات العامة في الاختصاص والاثبات

139 .....
149 ـ تمهيد وتقسيم .....

الباب الأول: نظرية الاختصاص

140 .....
150 ـ تمهيد .....
الفصل الأول: المبادئ العامة لنظرية الاختصاص 141
151 ـ الطابع الالزامي للاختصاص. 152 ـ المحاكم العادية

Scanned by CamScanner

والخاصة والاستثنائية. 153 ـ وحدة القضائين الجزائي والمدني. 154
ـ قواعد الاختصاص الجزائي من النظام العام.
الفصل الثاني: أوجه الاختصاص الجزائي 144
155 ـ تمهيد 144
أ ـ تنظيم المحاكم العادية 144
156 ـ محاكم الدرجة الأولى. 157 ـ محاكم الاستئناف. 158 ـ محكمة التمييز. 159 ـ قواعد تشكيل المحاكم الجزائية.
ب ـ الاختصاص النوعي 147
160 ـ معيار الاختصاص النوعي ـ الاختصاص الشخصي 148
161 ـ معيار الاختصاص الشخصي. 162 ـ نطاق الاختصاص الشخصي.
د ـ الاختصاص المكاني 149
163 ـ معيار الاختصاص المكاني. 164 ـ محكمة مكان وقوع الجريمة. 165 ـ محكمة مكان إقامة المدعى عليه. 166 ـ مكان القاء القبض على المدّعى عليه.
الفصل الثالث: حالات امتداد الاختصاص 153
167 ـ تمهيد 153
أ ـ حالات عدم التجزئة والارتباط بين الجرائم 153
168 ـ مضمون القاعدة. 169 ـ الجرائم المتلازمة. 170 ـ توحيد الدعاوى.
ب ـ المسائل الأولية والمسائل الطارئة 156
171 ـ الفصل في المسائل الأولية. 172 ـ المسائل العارضة والفرعية.
الفصل الرابع: تنازع الاختصاص 158
173 ـ مضمون التنازع وأنواعه. 174 ـ التنازع القضائي. 175 ـ إجراءات الفصل في التنازع. 176 ـ تنازع الولاية.
الباب الثاني: نظرية الاثبات
177 ـ نطاق وهدف الاثبات. 178 ـ نظم الاثبات. 179 ـ تمهيد 163
الفصل الأول: المبادئ الاساسية في الاثبات 165
180 ـ مبدأ الاقتناع القضائي. 181 ـ عبء الاثبات. 182 ـ قرينة البراءة.

Scanned by CamScanner

الفصل الثاني: طرق الاثبات

183 - تمهيد 168

المبحث الأول: الشهادة 168

184 - موضوع الشهادة. 185 - التزام الشاهد بالحضور. 186 - جزاء عدم حضور الشهود. 187 - عدم الصلاحية لاداء الشهادة. 188 - التعارض بين صفحات الشاهد وصفة القاضي. 189 - التعارض بين صفة الشاهد وصفة الخصم. 190 - عدم الصلاحية للشهادة التي تستند إلى سر المهنة. 191 - عدم الصلاحية للشهادة التي تستند إلى نص. 192 - الاجراءات المتبعة في سماع الشهود أمام قاضي التحقيق. 193 - أمام المحكمة. 194 - حلف اليمين. 195 - الاعتراض على سماع الشهود. 196 - قيمة الشهادة.

المبحث الثاني: الاعتراف 179

197 - مفهوم الاعتراف وعناصره. 198 - دور الاعتراف. 199 - شروطه. 200 - تجزئة الاعتراف والعدول عنه. 201 - قيمة الاعتراف.

المبحث الثالث: الخبرة 182

202 - مضمون الخبرة. 203 - تعيين الخبراء. 204 - رد الخبراء. 205 - حلف اليمين. 206 - تقرير الخبير وخصائص مهمته. 207 - قيمة التقرير.

المبحث الرابع: الادلة الكتابية 187

208 - دور الدليل الكتابي. 209 - المحاضر. 210 - المحاضر المعمول بها حتى ثبوت تزويرها. 211 - المحاضر المعمول بها حتى ثبوت ما يخالفها. 212 - المحاضر المشتملة على معلومات غير ملزمة. 213 - الأوراق والرسائل والوثائق.

المبحث الخامس: القرائن 190

214 - القرائن في الدعوى الجزائية. 215 - القرائن القانونية والقضائية. 216 - القرائن والامارات. 217 - دور القرائن.

Scanned by CamScanner

القسم الثالث
المراحل التي تسبق المحاكمة

213 ـ تمهيد 193

الباب الأول: استقصاء الجرائم

الفصل الأول: نظام موظفي الضابطة العدلية 195

220 ـ كبار الموظفين. 221 ـ الضباط المساعدون للنائب العام. 222 ـ الضباط العدليون. 223 ـ المأمورون المحلفون. 224 ـ أفراد قوى الأمن. 225 ـ خضوع موظفي الضابطة للمدعي العام التمييزي.

الفصل الثاني: اختصاصات الضابطة العدلية 199

226 ـ وظائف الضابطة العدلية والادارية. 227 ـ تحقيق الوظائف لمختلف السلطات

المبحث الأول: الاختصاص المكاني 202

228 ـ حدود الاختصاص المكاني. 229 ـ تجاوز حدود الاختصاص المكاني. 230 ـ تعلق قواعد الاختصاص بالنظام العام.

المبحث الثاني: الاختصاص النوعي 204

أ ـ الاستقصاء: 231 ـ تمهيد 204

232 ـ القواعد العامة التي تحكم أعمال الاستقصاء. 233 ـ الاستثناءات. 234 ـ تلقي الاخبار والشكاوى. 235 ـ جمع المعلومات. 236 ـ وسائل إستقصاء الجرائم.

ب ـ التحقيق: 237 ـ تمهيد 211

238 ـ التحقيق في حالات الجرائم المشهودة. 239 ـ الجرم الذي يشاهد حال ارتكابه. 240 ـ الجرم الذي يشاهد عند نهاية الفعل. 241 ـ الجرائم التي يقبض على مرتكبيها بناء على صراخ الناس. 242 ـ ضبط أدلة الجريمة. 243 ـ معاينة الضابط العدلي للجرم المشهود. 244 ـ بالطريق المشروع. 245 ـ نطاق التحقيق. 246 ـ الانتقال إلى موقع الجريمة. 547 ـ منع الحاضرين من مبارحة المكان. 248 ـ حالات القبض على الاشخاص. 249 ـ دخول وتفتيش المنازل. 250 ـ تفتيش المركبات والركاب. 251 ـ تفتيش الاشخاص. 252 ـ ضبط الاشياء. 253 ـ سلطة التحقيق في الجنح المشهودة.

Scanned by CamScanner

جـ - أعمال التحقيق في حالة الاستنابة 220
254 - علة الاستنابة. 255 - الانابة في إستماع الشهود. 256 - الانابة المحددة في التحقيق. 257 - صدور الاستنابة. 258 - شروط صحة الندب وحدوده.
د - أعمال التحقيق الأولى 223
259 - مضمون التحقيق الأولي. 260 - القبض على الاشخاص. 261 - التفتيش. 262 - الاستماع إلى الشهود والمدعى عليهم والمشتبه بهم. 263 - التصرف في التهمة بعد الاستقصاء.
الباب الثاني: التحقيق الابتدائي
264 - تمهيد 229
265 - نطاق التحقيق الابتدائي. 266 - الدور الاجرائي للتحقيق الابتدائي. 267 - تقسيم.
الفصل الأول: المبادئ الأساسية في التحقيق الابتدائي 231
268 - استقلال سلطة التحقيق الابتدائي عن الاتهام. 269 - الاستقلال عن قضاء الحكم. 270 - سرية التحقيق الابتدائي. 271 - التدوين. 273 - السرعة. 273 - التحقيق المزدوج.
الفصل الثاني: إجراءات التحقيق الابتدائي 235
274 - تمهيد 235
المبحث الأول: إجراءات تنقيب وجمع الأدلة 275 - تمهيد 235
276 - الانتقال والمعاينة. 277 - إجراءات الانتقال والمعاينة. 278 - ندب الخبراء. 279 - القواعد العامة للخبرة. 280 - ردّ الخبراء. 281 - سماع الشهود وسلطة القاضي التقديرية. 282 - إجراءات سماع الشهود. 283 - التزام الشاهد أداء شهادته. 284 - الاستماع إلى الشهادة على سبيل المعلومات. 285 - تفتيش المساكن. 286 - الشروط المتعلقة بالتفتيش. 287 - تنفيذ التفتيش. 288 - ضبط الأشياء. 289 - ضبط الرسائل والبرقيات. 290 - التصرف في الأشياء المضبوطة. 291 - الاستجواب ودوره. 292 - إجراء الاستجواب. 293 - الاستعانة بمحامٍ. 294 - عدم جواز استعمال الاكراه. 295 - بطلان الاستجواب.

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني الإجراءات الاحتياطية ضد المتهم 296 ـ تمهيد ـ
مذكرة حلب
297 ـ مضمونها. 298 ـ نطاقها ـ مذكرة الاحضار. 299 ـ
مضمونها. 300 ـ الطابع الاكراهي لها. 301 ـ النتائج المترتبة عليها ـ
مذكرة التوقيف. 302 ـ مضمونها وأهدافها. 303 ـ نطاقها وشروطها.
304 ـ تصنيف نطاقها. 305 ـ تنفيذها. 306 ـ التوقيف الاحتياطي
وإخلاء السبيل. 307 ـ إخلاء السبيل. 308 ـ إخلاء السبيل الوجوبي.
309 ـ إخلاء السبيل بناء لكفالة. 310 ـ إعادة التوقيف.
الفصل الثالث: التصرّف في التحقيق الابتدائي 258
311 ـ القرارات الصادرة بعد إكتمال التحقيق. 312 ـ مطالعة النيابة العامة. 313 ـ القارارت الصادرة عن قاضي التحقيق. 314 ـ قرار عدم الصلاحية. 315 ـ قرار رفع اليد عن الدعوى. 316 ـ إحالة الدعوى إلى القضاء المختص. 317 ـ قرار منع المحاكمة. 318 ـ تجديد التحقيق. 319 ـ إجراءات تجديد التحقيق.
الفصل الرابع: الهيئة الاتهامية 264
320 ـ تمهيد 266
321 ـ الاصول المتبعة أمامها. 322 ـ اختصاصاتها والطعن في قراراتها ـ النظر في إستئناف قرارات قاضي التحقيق. 323 ـ حق الخصوم في استئناف قرارات قاضي التحقيق. 324 ـ مهلة الاستئناف وإجراءاته. 325 ـ مفاعيل الاستئناف ـ حق التصدّي. 326 ـ الأساس القانوني لحق التصدي. 327 ـ استعمال حق التصدّي ـ قرارات الهيئة الاتهامية. 328 ـ إحالة المدعى عليه على المحكمة. 329 ـ التوسع في التحقيق. 330 ـ منع المحاكمة. 331 ـ الطعن في قرارات الهيئة الاتهامية. 332 ـ الاختلاف حول الوصف القانوني للفعل. 333 ـ الاختلاف حول سقوط الحق العام. 334 ـ الطعن بسبب مخالفة القانون أو الخطأ في تفسيره.

القسم الرابع
المحاكمة

335 ـ تمهيد 277

Scanned by CamScanner

الباب الأول: المبادئ العامة للمحاكمة

336 - تمهيد 278
الفصل الأول: علنية المحاكمة 279
337 - علة المبدأ. 338 - نطاق المبدأ.
الفصل الثاني: شفاهية المحاكمة 281
339 - علة المبدأ. 340 - نطاق المبدأ.
الفصل الثالث: المواجهة بين الخصوم 283
341 - علة المبدأ. 342 - نطاق المبدأ. 343 - الآثار المترتبة عليه.
الفصل الرابع: انحصار سلطة المحكمة في نطاق الدعوى 285
344 - تقيد المحكمة بحدود الدعوى. 345 - الحدود الشخصية.
346 - الحدود العينية. 347 - سلطات المحكمة
الفصل الخامس: تدوين إجراءات المحاكمة. 289
348 - علة التدوين. 349 - تحرير المحاضر. 350 - حجية المحاضر.

الباب الثاني: إجراءات المحاكمة

351 - تمهيد 291
الفصل الأول: أصول المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى 292
352 - تمهيد 292
353 - الأصول العادية - طرق الاحالة. 354 - الادعاء المباشر. 355 - الاحالة من قاضي التحقيق أو الهيئة الاتهامية. 356 - حالة الجنح المشهودة. 357 - الجنح والمخالفات التي ترتكب أثناء المحاكمة.
358 - الاحالة عن طريق تعيين المرجع - سير إجراءات المحاكمة.
359 - حضور المدعى عليه بعد تبليغه. 360 - حضور المدعى عليه بالذات. 361 - سير الاجراءات. 361 - سلطة المحكمة في إدارة الاجراءات. 363 - الحكم في الدعوى. 364 - الاصول الموجزة.
365 - تبريرها. 366 - الاستناد إلى الوقائع في أوراق الضبط. 367 - الاعتراض على القرارات. 368 - تنفيذ القرارات.
الفصل الثاني: أصول المحاكمة أمام محكمة الاحداث 302
369 - الأصول المتّبعة. 370 - الطابع غير العلني. 371 - التحقيق

Scanned by CamScanner

الاجتماعي والفحص الطبي. 372 ـ خطر نشر وقائع المحاكمة. 373 ـ الأحكام الصادرة.

الفصل الثالث: أصول المحاكمة أمام محكمة الجنايات

374 ـ تمهيد 305

375 ـ إعداد الدعوى الجنائية. 376 ـ مثول المتهم واستجوابه. 377 ـ سماع الشهود. 378 ـ سلطات رئيس محكمة الجنايات. 379 ـ المرافعة وختام المحاكمة. 380 ـ إصدار الحكم. 381 ـ مطالبة المتهم البريء بالتعويض. 382 ـ محاكمة الفار في القضايا الجنائية. 383 ـ الآثار المترتبة عليه. 384 ـ إجراءات المحاكمة. 385 ـ نشر خلاصة الحكم ونفاذه. 386 ـ تسليم المتهم الغائب نفسه أو إلقاء القبض عليه. 387 ـ مفاعيل الحكم الغيابي. 305

الباب الثالث: الحكم الجزائي

388 ـ تمهيد .....

الفصل الأول: أنواع الأحكام الجزائية 317

389 ـ الحكم الوجاهي والحكم الغيابي. 390 ـ الأحكام الفاصلة وغير الفاصلة في الموضوع. 391 ـ الأحكام البدائية والنهائية والمبرمة. 392 ـ الأحكام الصحيحة والباطلة والمنعدمة. 318

الفصل الثاني: شروط صحة الأحكام الجزائية .....

393 ـ صدور الحكم بعد المذاكرة. 394 ـ بالنطق بالحكم في جلسة علنية. 395 ـ تحرير الحكم وتوقيعه. 396 ـ أجزاء الحكم. 397 ـ مقدمة الحكم. 398 ـ أسباب الحكم. 399 ـ الفقرة الحكمية. 322

الفصل الثالث: تنفيذ الأحكام الجزائية .....

400 ـ متى تعتبر الأحكام نافذة. 401 ـ حساب مدة التوقيف الاحتياطي. 402 ـ الحبس الاكراهي. 403 ـ تنفيذ الحبس الاكراهي. 404 ـ إنهاء الحبس الاكراهي. 327

القسم الخامس

طرق الطعن في الأحكام

405 ـ علة الطعن. 406 ـ مراعاة مصلحة الطاعن. 407 ـ حق الطعن. 408 ـ الطعن بالاحكام الصادرة عن المحاكم الجزائية العادية.

Scanned by CamScanner

409 - نسبية أثر الطعن. 410 - طرق الطعن العادية والاستثنائية. 411 -

تقسيم

الباب الأول: الاعتراض

412 و413 - تمهيد وتقسيم 337

الفصل الأول: الأعتراض وإجراءاته 338

414 - الاحكام القابلة للاعتراض. 415 - 514 - حق الاعتراض416 - مدة الاعتراض. 417 - إجراءات الاعتراض.

الفصل الثاني: مفاعيل الاعتراض 343

418 - مفاعيل الاعتراض - الأثر الموقف. 419 - الأثر المسقط. 420 - اعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي. 421 - ردّ الاعتراض.

الباب الثاني: الاستئناف

422 و423 - تمهيد وتقسيم 347

الفصل الأول: نطاق الأستئناف 349

424 - الاحكام القابلة للاستئناف. 425 - نطاق الاستئناف. 426 - إستئناف المحكوم عليه. 427 - إستئناف المدّعي الشخصي. 428 - إستئناف المسؤول بالمال. 429 - إستئناف النيابة العامة. 430 - التنازل عن الاستئناف؟

الفصل الثاني: مهلة الاستئناف وإجراءاته 353

431 - مهلة الاستئناف الأصلي. 432 - مهلة الاستئناف التبعي. 433 - إجراءالذي يقوم به الاستئناف 434 - إجراءات الحاكمة الاستئنافية.

الفصل الثالث: مفاعيل الاستئناف 357

435 - تمهيد 436 - وقف تنفيذ الحكم. 437 - الاستثناءات. 438 - طرح الدعوى على المحكمة الاستئنافية. 439 - سلطة محكمة الاستئناف. 440 - التقيد بالطلبات في استدعاء الاستئناف. 441 - مصلحة وصفة المستأنف. 442 - مصلحة المتهم المستأنف. 443 - إستئناف النيابة العامة. 444 - مصلحة المدعي الشخصي. 445 - مصلحة المسؤول بالمال.

Scanned by CamScanner

الفصل الرابع: الحكم في الاستئناف 366
446 ـ الحكم في الاستئناف من حيث الشكل. 447 ـ الحكم بعدم الاختصاص. 448 ـ النظر في موضوع الدعوى. 449 ـ فسخ الحكم والقضاء في أساس الدعوى.

الباب الثالث: التمييز

450 ـ تمهيد 451 ـ العلة من نقض الاحكام. 452 ـ تشكيل محكمة التمييز.

453 ـ تقسيم. 372

الفصل الأول: نطاق الطعن بالنقض 375
454 ـ الاحكام والقرارات القابلة للنقض. 455 ـ حق الخصوم في الطعن. 456 ـ المدّعى عليه. 457 ـ المدّعي الشخصي.

الفصل الثاني: مدة الطعن بالتنقض 376
459 ـ الاجراء الذي يقوم به طلب النقض. 460 ـ الالتزام بايداع غرامة. 461 ـ الاجراءات.

الفصل الثالث: أسباب بالنقص 381
462 ـ أسباب النقض. 463 ـ التحديد المرن لاسباب النقض.
464 ـ مخالفة القانون أو الذهول عنه. 465 ـ الاخلال بالمعاملات الجوهرية. 466 ـ الاخلال بالمعاملات تحت طائلة الابطال. 467 ـ عدم تسبب الاحكام. 468 ـ مخالفة قواعد الاثبات. 469 ـ تجاوز المحكمة حدود سلطتها. 470 ـ عدم الرد على الطلبات والدفوع الجوهرية. 471 ـ عدم تشكيل المحكمة بصورة صحيحة. 472 ـ مخالفة علنية للمحكمة. 473 ـ مخالفة شفاهية . 474 ـ عيوب التحقيق الابتدائي أو اجراءات محاكمة الدرجة الأولى. 475 ـ نقض الاحكام لمنفعة القانون.

الفصل الرابع: مفاعيل الطعن بالنقص 390
476 ـ أثر الطعن على تنفيذ الحكم. 477 ـ النظر في طلب النقض.
478 ـ عدم قبوله شكلاً. 479 ـ عدم قبوله موضوعاً.
480 ـ قبول الطعن وموضوعاً. 481 ـ تصحيح الجزء المعيب.
482 ـ نقض القرار القاضي بالبراءة أو عدم المسؤولية. 483 ـ العقوبة

Scanned by CamScanner